



تم تحميل الملف  
من موقع **بداية**



للمزيد اكتب  
في جوجل



بداية التعليمي

موقع بداية التعليمي كل ما يحتاجه الطالب والمعلم  
من ملفات تعليمية، حلول الكتب، توزيع المنهج،  
بوربوينت، اختبارات، ملخصات، اختبارات إلكترونية،  
أوراق عمل، والكثير...

حمل التطبيق





الجريمة باقية ما بقي الخير والشر، وفي عصرنا هذا أصبح للجريمة نمط آخر؛ إذ أصبحت الجريمة أكثر تنظيماً وأكبر اتساعاً، وذلك لسهولة الاتصال بين أنحاء العالم، ومن هنا أصبحت الجريمة المنظمة أكثر خطورة من أي وقت مضى. لقد أضحى المجرمون يمتلكون أموالاً ضخمة من غير أن يكون لهم في الظاهر أعمال بارزة تدّر عليهم هذا المال الوفير، وحتى لا تلاحقهم أيدي العدالة بالسؤال البديهي: من أين لك هذا المال؟ وما مصدره؟ ثم لوقبض على المجرم فحتى لا تُصادر أمواله الضخمة المشبوهة المصدر؛ صار المجرمون يفكرون في طرق للإجابة عن هذا السؤال، وللحفاظ على أموالهم من المصادرة بسبب الشك في مصدرها.. فلأجل هذا نشأت فكرة غسل الأموال المحرمة؛ التي مصدرها تجارة المخدرات أو الاتجار في السلع المحرمة الممنوعة، أو السرقات الكبرى، أو غير ذلك.

## تعريف غسل الأموال

غسل الأموال هو: إجراء عمليات متعددة لتحويل الأموال المكتسبة من طرق محرمة؛ لتكون في الظاهر وكأنها مكتسبة من طرق مباحة. سُميت بذلك تسمية مجازية، وكأنها بإجراء عمليات التحويل على الأموال المحرمة تغسل للتحوّل في الظاهر من الصفة المحرمة الملوثة إلى الصفة المباحة النظيفية. وقيل: إن سبب التسمية أن تجار المخدرات كانوا يغسلون الأموال الملوثة بالمخدرات بالبخار والكيماويات قبل إيداعها في المصارف. أسماؤه: وتسمى هذه العملية بعدة أسماء منها: الجريمة البيضاء، وتطهير الأموال، وتنظيف الأموال.

## مصادر الأموال التي يُراد غسلها

- تتنوع مصادر الأموال التي يُراد غسلها، وكلها تدخل ضمن إطار الأموال المحرمة شرعاً والممنوعة نظاماً، ومن أظهر هذه المصادر:
- 1- الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات.
  - 2- الأموال الناتجة عن طريق المتاجرة بالأسلحة الممنوعة.
  - 3- الأموال الناتجة عن طريق الدعارة، أو المتاجرة بختف الأطفال وبيعهم على من يستخدمهم في الدعارة أو غيرها.
  - 4- الأموال الناتجة عن طريق المتاجرة في الاغتيالات أو التجسس على الدول.

## 5- الأموال المنهوبة من خزائن الدول بسبب استغلال الفساد السياسي أو الإداري.

ويتمثل الفساد السياسي في: وجود أنظمة سياسية فاسدة تجد في بعض البنوك الأجنبية ملاذاً آمناً لها، وتودع الثروات التي كوّنتها في تلك البنوك، ومن ثمّ تعيد سحبها بعد فقدانها السلطة وتوظيفها في مشاريع تعطي انطباًاً بقانونيتها. وأما الفساد الإداري فيتمثل في: الحصول على دخول غير مشروعة، والثراء من الوظائف العامة من خلال: أخذ الرشاوى لمنح تراخيص وموافقات غير نظامية، أو التحايل على الأنظمة والقوانين بأي طريق.

## 6- الأموال الناتجة عن طريق تزوير العملات المحلية أو الأجنبية، والمتاجرة بها.

7- الأموال الناتجة عن السطو على أموال الناس عن طريق تأسيس شركات وهمية تهدف إلى جذب مدّخرات صغار المستثمرين من خلال إقناعهم بتحقيق أرباح كبيرة، وبعد ذلك يتم تحويل هذه المدّخرات إلى الخارج، ويهْرُب أصحاب تلك الشركات إلى الخارج أيضاً، أو عن طريق الاقتراض من البنوك بدعوى إقامة مشاريع استثمارية من غير ضمانات حقيقية بل وهمية، ثم الهروب بهذه الأموال خارج البلاد.

## طرق غسل الأموال

يلجأ المجرمون في سبيل تنظيف مصادر أموالهم في الظاهر إلى إجراء عمليات عديدة، وبطرق مختلفة، ولا تزال أذهانهم تبتكر طرقاً أخرى لإجراء عملياتهم التطهيرية، وتُمرّ عملية غسل الأموال - غالباً - بثلاث مراحل أساسية:

**المرحلة الأولى:** تجزئة الأموال المحرّمة إلى مبالغ صغيرة، ثم إيداعها في حساب أو حسابات مصرفية متعددة. ويمكن أن يتم ذلك أيضاً من خلال شراء العقارات أو الذهب أو الأسهم أو السندات أو السلع، والحصول على مستندات تثبت هذا الشراء، ويمكن أن تكون بعض هذه العمليات وهمية غير حقيقية؛ إنما الغرض منها الحصول على مستندات تثبت تملك الذهب ونحوه؛ للاستفادة منها في التعمية على مصدر الأموال المحرّمة.

**المرحلة الثانية:** إجراء تصرفات جديدة في الأموال لتغيير الاستخدامات التي تمت في المرحلة الأولى؛ في محاولة لقطع الصلة بين الأموال ومصدرها الحقيقي؛ حيث يلجأ صاحب هذه الأموال المحرّمة إلى تحويل الأرصدة إلى حسابات في مصارف دولية منتشرة في العالم، أو بيع ما اشتراه من سلع وأسهم وسندات.

**المرحلة الثالثة:** إعادة دمج الأموال المنظّفة مجدداً في دورة الاقتصاد، محلياً أو دولياً، على شكل استثمارات مباشرة في السلع أو العقارات أو الشركات.

## أهداف غسل الأموال

- نتيجة للتضخم الهائل في أموال النشاطات الإجرامية المحظورة، والتي لا يستطيع أصحابها تبرير الحصول عليها؛ فإن أصحاب هذه الأموال المحرمة يسعون من وراء عمليات غسل الأموال إلى أهداف أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي:
- الهدف الأول: إظهار الشرعية على أموالهم المكتسبة بالطرق المحرمة الممنوعة.
- الهدف الثاني: مواجهة السلطات عند بحثها عن مصادر هذه الأموال بأنها مكتسبة بالطرق المشروعة، وذلك بعد إخفاء مصدرها المحرم.
- الهدف الثالث: حماية هذه المكاسب المحرمة من المصادرة من قبل السلطات حينما يقبض على المجرم أو يحاكم، وذلك بإظهارها بمظهر الأموال المكتسبة بالطرق المشروعة بعد إخفاء صلتها بالمصدر الحقيقي المحرم.
- الهدف الرابع: تضليل السلطات حينما تحاول تعقب مصادر هذه الأموال للتعرف على مصادرها الحقيقية، ومن ثم لتكون دليلاً ضد هذا المجرم على تورطه في مكاسب محرمة، فبإجراء عمليات متكررة لغسل الأموال تقطع الأموال وتبتعد عن مصادرها الحقيقية، ويصعب على السلطة تتبعها وكشف حقيقتها.
- الهدف الخامس: الظهور بواجهة اجتماعية مزيفة تغطي على الواقع الحقيقي لهذا الثراء، فيظهر المجرم بمظهر التاجر الحقيقي، ذي المشاريع الإنتاجية الحقيقية.

## آثار غسل الأموال

- يترتب على جريمة غسل الأموال آثار سيئة عديدة على الفرد والمجتمع من أهمها:
- 1- إيفال المجرمين في جرائمهم، والتمكين لهم في البلاد ليعيثوا فيها فساداً، مع ابتعادهم بأنفسهم والأموال المحرمة التي انتهبوا عن أيدي العدالة.
  - 2- فساد الذمم بالتعاون مع المجرمين، وذلك مما ينشر التعامل بالرشاوي، ويحدث زيادة الفساد الإداري في البلاد التي يكثر فيها غسل الأموال.
  - 3- انتشار الجرائم المتنوعة في البلد من آثار هذه الجريمة ومن آثار التمكين لها؛ من القتل والسرقة، وغير ذلك.
  - 4- احتمال تعرض البلد لاضطرابات اقتصادية بسبب إدخال الأموال القذرة في اقتصادها، ثم إعادة سحبها بسرعة لنقلها إلى موضع آخر، أو إعادتها إلى مصدرها الأصلي.
  - 5- حصول البطالة المفاجئة بسبب توظيف هذه الأموال في بعض البلاد لفترات يسيرة في مشاريع غير حقيقية، ثم سحبها مرة أخرى لتحويلها لموضع آخر، وإنهاء الأعمال القائمة عليها لمجرد عملية الغسل؛ لا للنهوض بالبلاد في استثمارات مشروعة.

## حُكْمُ غَسْلِ الْأَمْوَالِ



أولاً: حكم غَسْلِ الْأَمْوَالِ: تملك الأموال بالطريق غير المشروعة والإبقاء عليها محرّم شرعاً، ومن ثمّ فإنّ أيّ عملية لإخفاء مصدر هذا المال وإظهاره بمظهر الحلال فهي حرام، وكلّ تصرف في هذه الأموال في غير التخلص منها أو إعادتها إلى من نُهبت منه فهو محرّم شرعاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(1)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾<sup>(2)</sup>، وهذه أموال خبيثة محرّمة. ثانياً: التعاون مع المجرمين في غَسْلِ الْأَمْوَالِ بأيّ طريقة محرّم شرعاً، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلِّ وَالنَّفْقَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾<sup>(3)</sup>. ثالثاً: الواجب على هؤلاء المجرمين التوبة إلى الله تعالى، والتخلّص من آثار هذه الجريمة بالتصرف بالأموال تصرفاً صحيحاً؛ وذلك بما يأتي:

أ- إعادتها إلى مصادرها الأساسية؛ إذا كانت مما يمكن إعادته؛ كالأموال المنهوبة من الدّول أو الشركات، ونحو ذلك.  
ب- التّصدّق بها، أو صرّفها على المصالح العامّة؛ إذا لم تكن مصادرها معلومة، أو كانت مما لا يجوز إعادتها لأصحابها؛ كالأموال الناتجة عن الاتّجار في المخدّرات ونحوها من المحرّمات.

### إثراء

#### اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال



قامت المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي باتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وقد كانت في مقدمة الدول المشاركة بفاعلية في محاربة عمليات غسل الأموال والأنشطة المتعلقة بها. وتستند المملكة موقفها تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال من التزامها بنصوص الشريعة الإسلامية، والأنظمة المحلية والتوصيات الدولية على حد سواء.

### نشاط

بالتعاون مع مجموعتك اقترح ثلاثة حلول لوقف غسل الأموال أو الحد منه.

1) الرقابة الدولية الصارمة

2) القوانين الرادعة

3) مكافحة الجريمة بكل أشكالها وتجفيف كل منابع الكسب المحرم

(1) سورة البقرة الآية رقم (188).

(2) سورة الأعراف الآية رقم (157).

(3) سورة المائدة الآية رقم (2).

1 بين المراد بكل مما يأتي:

أ - النازلة. ب - الحقوق المعنوية. ج - أطفال الأنابيب. د - التبادلات النقدية.

2 بين الحكم الشرعي لكل مما يأتي:

أ - بنوك النطف والأجنة. ب - الاستساح.

ج - صناديق الأمانات.

3 استدل بدليل واحد لكل مما يأتي:

أ - إباحة الضمان.

ب - اشتراط التقابض عند التبادل النقدي مع اختلاف الجنس.

ج - تحريم غسل الأموال.

4 ما حكم نقل الأعضاء في كل مثال من الأمثلة الآتية:

أ - نقل أوردة الساق لعلاج ضيق الشرايين التاجية في القلب؟

ب - نقل القلب من متوفى مكلف بدون رضاه في الحياة؟

5 ما رأي أهل الاختصاص الطبي في حقيقة الموت الدماغي؟

6 أجب بعلامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (X) أمام العبارة غير الصحيحة مع تصحيحها، في كل مما يأتي:

أ - يحرم دفع المستأجر الجديد بدل الخلو للمستأجر الأول مقابل خروجه من العقار بعد انتهاء مدته. ( )

ب - قتل الرحمة بترك العلاج مختص بالطبيب المعالج. ( )

ج - يجوز أخذ أجرة على المصروفات الإدارية لعقد الضمان إذا كانت مرتبطة بنسبة مئوية. ( )

د - معنى القبض الحكمي: تسلم كل واحد من المتصارفين النقد بيده قبل التفرق. ( )

7 ما الطريقة الشرعية في بيع صنفين من جنس واحد مختلفين؟

8 إذا تعاقد شخصان على مبادلة فضة بفضة ثم لم يتيسر لهما التقابض قبل التفرق، فما العمل في هذه الحالة؟

9 لغسل الأموال آثاره السيئة على الفرد والمجتمع، اذكرها بإيجاز.

( 1 )

**النازلة في الاصطلاح الفقهي:** هي المسألة الجديدة التي لم يبحثها الفقهاء سابقاً

**الحقوق المعنوية:** هي الحقوق الغير مادية ، مثل الاسم التجاري والحقوق الفكرية كحقوق تأليف الكتب والبرامج الالكترونية وغيرها

**أطفال الأنابيب:** هو التدخل الطبي في علاج بإيصال الحيوان المنوي إلى البويضة ويسمى ( التلقيح الصناعي ) سواء أكان التلقيح داخلها أو خارجها

**التبادلات النقدية:** هي بيع نقد بنقد ، سواء اتحد الجنس أو اختلف

( 2 )

أ- لا شك في حرمة بنوك النظف والأجنّة ، ولم يخالف في ذلك أحد من العلماء

ب- اتفقت القرارات الصادرة من الهيئات والمجامع الفقهية على تحريم استنساخ البشر بنوعيه

ج- استنجاز صناديق الأمانات جائز شرعا

( 3 )

أ - قول النبي ﷺ (الزعيم غارم )

ب - نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق دينا وفي لفظ مسلم ( ماكان يدا بيد فلا بأس به وما كان نسيئة فهو ربا

ج- قال تعالى : ( ويحل لهم الطبيات ويحرم عليهم الخبائث )

( 4 )

أ - جائز باتفاق العلماء

ب - محرم باتفاق العلماء ، إلا إذا كان في حاله الموت الدماغى وكان في بلاد الكفار فجائز

( 5 ) اختلف أهل الاختصاص الطبي في تحديد توقف وظائف الدماغ توقفا لا رجعه فيه على رأيين :

الأول : أن موت الدماغ هو توقف جميع وظائف الدماغ توقفا نهائيا لا رجعه فيه

الثاني : أن موت الدماغ هو : توقف وظائف جذع الدماغ نهائيا لا رجعه فيه . وهذا رأي المدرسة البريطانية

( 6 ) تصحيح الجمل:

أ- خاطئة : لا يعود التأمين التعاوني على المشتركين بأرباح سنوية أو أي عائد تجاري

ب - صحيحة

ج - خاطئة : ترك العلاج لا يعتبر قتلا عمدا في جميع الصور ، وترك العلاج قد يكون محرما وقد يكون مباحاً ، وفي

حالة المباح من يختص بذلك هو ولي المريض فقط

د - خاطئة : لا يجوز أخذ نسبة مئوية تزيد وتنقص بحسب ذلك ، بل مبلغا مقطوعاً بحسب المصروفات الفعلية

هـ - خاطئة : القبض الحكمي : هو تمكين كل واحد من المتصارفين صاحبه من التصرف في النقد وان لم يتناوله بيده

( 7 ) من أراد أن يبيع جنسا من الأجناس الربوية ليحصل على شيء آخر من الجنس نفسه ، يختلف عنه في الجودة

أو الصنعة أو الجودة ، فالطريقة الشرعية لذلك أن يبيع ما معه بجنس آخر ثم يشتري ما يريد

( 8 ) إذا تفرقا قبل التقابض ، فإنه يجب عليهما شرعا أن يفسخا العقد قبل تفرقهما ، واستئناف العقد في وقت آخر متى

تيسر لهما أن يتمناه في مجلس واحد بأن يتقابضا العوضين قبل التفرق

( 9 ) - إبطال المجرمين في جرائمهم

- فساد الذمم بالتعاون مع المجرمين

- انتشار الجرائم المتنوعة في البلد من آثار هذه الجريمة ومن آثار التمكين لها ، من القتل والسرقة وغير ذلك

- احتمال تعرض البلاد لاضطرابات اقتصادية بسبب ادخال الأموال القذرة في اقتصادها ثم سحبها بسرعة لنقلها الى

موضع آخر أو اعادتها الى مصدرها الأصلي

- حصول البطاقة المفاجئة بسبب انتهاء المشاريع المقامة لمجرد عملية الغسيل لتحويلها لموضع آخر